

جدوى الثقافة الخيرية

الثقافية في تلك الجمعيات رغم أنني أشك في أن المتبرع يشترط سلفاً هذه الأموال في السعمل شبه الثقافي المعمول به في الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي من المفترض أن تهدف أولاً وأخيراً إلى خدمة المجتمع أفراداً وجماعات وتعنى بدعم الفقراء والأيتام والمحتاجين.

وليس ثمة اعتراض على دعم الثقافة من قبل الجمعيات الخيرية إذا كانت قد قدمت خدماتها الاجتماعية التطوعية على الوجه المأمول منها بحيث لا تصرف المبالغ الطائلة على الشؤون الثقافية بينما يتصور كثير من الأبطال جوعاً ويطلبون الهيئات والصدقات من المارة في الشوارع، هذا إذا استثنينا كثيراً من الأسر التي تعاني العاقلة والعوز وقلة الحيلة في العثور على سكن مناسب ولا يمنعه عن سؤال الناس سوى الأتفة والعفاف.

أنشطة الجمعيات الخيرية "الثقافية"

بشكلها المعمول به لا تدعم مقومات ثقافتنا

بقدر تكريسها لثقافة الترفيه البسيطة التي

تعتمد على برامج قد تكون مكلفة مادياً

لكنها لا تفي بالاحتياجات الثقافية الحقيقية...

إذن ليس هناك من مبرر لإهدار جزء كبير من أموال الجمعيات الخيرية بهذه النشاطات "الثقافية-الخيرية" دون أن تصل هذه الأموال، التي تقدر بمئات الآلاف من الريالات، لصالح أكبر عدد من مستحقيها من أبناء المجتمع الذين لا يحتاجون إلى هذه الأعمال "الثقافية"-المعمدة غالباً على الترويج والفكاهة والترفيه- بقدر حاجتهم إلى الأموال نفسها أو إلى أساسيات المعيشة التي لا يستطيعون تأمينها دون دعم ومساعدة تلك الجمعيات.

أما إذا كانت بعض المؤسسات الخيرية (مصرة) على تقديم العمل الثقافي خيرياً فمن الضروري أن يكون هذا الأمر تحت إشراف مباشر من وزارة الثقافة التي اجتمع شتات الثقافة السعودية تحت لوائها بعد أن كانت شؤونها مفرقة بين عدة أجهزة حكومية، وقد لمسنا جهود هذه الوزارة في تفعيل العمل الثقافي من خلال بعض التغييرات الحاصلة

لا يزال مفهوم العمل التطوعي عائماً وفضفاضاً في ثقافتنا المحلية وربما على المستوى العملي تحديداً، ورغم حب أفراد مجتمعنا للعمل الخيري التطوعي انطلاقاً من مبدأ التكافل الاجتماعي إلا أن تجربة السنوات الماضية كشفت لنا بعض حقائق العمل الخيري التطوعي التي أهمها هشاشة تطبيق النظم لغايات العمل الخيري من خلال الجوازات المؤسساتية إذ قد يتم توجيه بعض الأعمال الخيرية وفق "أجندة" أخرى غير معمول بها أمام الجهات الرسمية.

ورغم الرقابة على الأعمال الخيرية الآن إلا أن هناك تجاوزاً للدور المحدد الذي من المفترض أن تؤديه الجمعيات والمؤسسات الخيرية بناءً على لوائحها وأنظمتها العامة، ومن الألائل للظفر في الفترة الأخيرة كثرة الأنشطة المسماة بـ"الثقافية" التي تقوم بها بعض الجمعيات التي تهتم أعمالها بالشأن الاجتماعي سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، وهذا بالتأكيد نتيجة غياب المؤسسات الثقافية الرسمية المضبوطة تحت مظلة وزارة الثقافة والإعلام وإحجامها عن القيام بدورها المنوط بها من خلال إقامة الأنشطة الثقافية؛ لهذا برزت بعض الجمعيات الخيرية في هذا المجال لتقوم بالدور أصالة عن نفسها ونيابة عن المؤسسة الثقافية الرسمية -كالنادية الأدبية وجمعيات الثقافة والفنون- التي لا تزال عاجزة عن النزول إلى حاجات المجتمع الثقافية في أماكن تواجد الناس وهذا ما يسهم في إشاعة الصورة النمطية حول "الأبراج العاجية" للثقافة والمثقفين، إذ لم تستطع المؤسسة الثقافية الرسمية حتى الآن مصادفة المجتمع إن جاز لنا التعبير، وكان إقامة الأنشطة محددة بفترة موسمية واحدة وبعدها تغيب مؤسساتنا في إجازة استثنائية طويلة؛ مما يولد فراغاً حقيقياً في الساحة الثقافية فنقوم بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية باستثمار هذا الغياب لتقديم البرامج على طريقتها بالاستفادة من هذا الفراغ المؤسسي الكبير لتقديم أنشطتها "الثقافية" التي لا أستطع الجزم بأن لها علاقة بالثقافة؛ لكنها على أي حال تقدم على أنها أعمال ثقافية (خيرية) -ربما تكون على حساب الأعمال الخيرية التطوعية الأخرى التي تهتم بالشأن الاجتماعي على وجه الخصوص والتي تجمع عن طريق تبرعات المؤسرين من رجال الأعمال وقاعلي الخير في المجتمع الذين غالباً ما تكون العلاقات الشخصية هي الطريق الأقصر إليهم وهذا أمر شائع ومعروف، ولكن هذه العلاقة بين الطرفين قد تسمح في (تجبير) أموال المتبرع إلى اللجان

سعود الخيري

لكن هذا الأمر غير كاف حقيقة؛ إذ إن أنشطة الجمعيات الخيرية "الثقافية" بشكلها السطحي المعمول به اليوم لا تدعم مقومات ثقافتنا المحلية بقدر تكريسها لثقافة الترفيه البسيطة التي تعتمد على برامج قد تكون مكلفة مادياً لكنها لا تقي بالحاجات الثقافية الحقيقية، حيث ما زال المسرح لدينا مشلولاً ولا توجد أي ندوات وأمسيات أو ورش عمل ثقافية فاعلة تسهم-ولو قليلاً- في تقليص فقرتنا الثقافي المدقع.

ليس هناك من سبيل سوى الدعم الرسمي لإنقاذ الثقافة من أزمتها وغياب الداعم الرسمي (وزارة الثقافة) للأنشطة الثقافية عامة، ومنها الأنشطة الهامشية للجمعيات الخيرية، من شأنه فتح باب الاجتهادات غير الموقوفة على مصراعيه مما قد يسمح لبعض ذوي التوجهات المتشددة التغفل لبث الأفكار في أذهان الصبية التواقين إلى العمل الخيري التطوعي الذين ربما يتجرؤون في تيار أنيولوجيا التشدد كما يحدث في بعض المراكز والمخيمات رغم تقنياتها والرقابة المشددة عليها، لذلك يجب ألا تغفل احتمال وجود بعض البرامج التي تكون وراءها أهداف أخرى، وليست بعض الحوادث عتاً ببعيدة فمثلاً تم اختراق بعض الأنشطة الترفيهية من قبل بعض (الإرهابيين) فإنه من غير المستبعد أن تخترق أيضاً الأنشطة "الثقافية"، ولو أخذنا الاحتمال الأضعف فإنها على أقل تقدير ربما تتحوّل إلى أبواب لدعم الوجاهة والمكاثرة الاجتماعية لا أكثر.

تقتنا في الأعمال الخيرية والقاشين عليها كبيرة في هذه الوطن الغالي لكن قافلتنا الوطنية اليوم تسير في طريق محقوفة بالمصاعب، فالضرورة القصوى تقتضي أن لا شيء فوق مصلحة الوطن والمجتمع، ومن غير المقبول أن تتحرك الأمور لدينا بالاجتهادات دون وجود الضوابط الحقيقية التي يفترض تنفيذها على الأرض خصوصاً أننا نحاول الاتجاه نحو بناء قساعة يتم على أساسها الانطلاق إلى فضاءات أرحب ترتقي بثقافة المجتمع وتضمن الحقوق وتحافظ على الواجبات، وأظن أن الواجب الأول والأهم بالنسبة لجمعياتنا ومؤسساتنا الخيرية في هذا الوقت بالذات امتثال مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في الالتفاف أكثر حول الفقراء والمحتاجين ومحاصرة فقرهم وتأهيلهم إلى حياة أفضل مادياً ومعنوياً لأن الفقر (كافر) كما يقول مثلنا العربي الشهير

* كاتب سعودي

skab@alwatan.com.sa